<table>
<tr><td colspan="5">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="4">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="4">قسم الدراسات المالية / ضرائب</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="4">احمد كاظم سندو</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="4">أ.م. د. صلاح صاحب شاكر البغدادي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="4"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="4">التغير في النسب والشرائح الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية<br>( بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب )</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="4">٢٠١٤</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="4">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="4">تعد الأسعار الضريبية هي احدى الوسائل المهمة لرفع حصيلة الايرادات الضريبية ، إذ تتجسد مشكلة البحث بإنخفاض النسب الضريبية المفروضة على الدخل ومضاعفة الشرائح التي تفرض عليها الضريبة ، كذلك ارتفاع السماحات القانونية الممنوحة للمكلف كل هذه العوامل كان لها الأثر على الحصيلة الضريبية ، إذ جرت هذه التعديلات في القوانين الضريبية لمواكبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ومن أجل تقليل حالات التهرب الضريبي واشتراك المكلفين المتجنبين من الضريبة ، لزيادة الايرادات الضريبية لكي يستطيع النظام الضريبي تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية .<br><br>إذ يهدف هذا البحث إلى التعرف على اسباب إنخفاض النسب الضريبية ومضاعفة الشرائح وأرتفاع السماحات الممنوحة للمكلفين ، و قد أنتهج البحث المنهج الوصفي في عرض الاسس النظرية بالاعتماد على المصادر العلمية ذات العلاقة .<br><br>أما في الجانب العملي فقد تم الاستعانة على حالات عملية من قسمي الأعمال التجارية والمهن و الاستقطاع المباشر في الهيئة العامة للضرائب ، كما تم الاعتماد على أداة الأستبانة وتحليل البيانات الخاصة بها .</td></tr>
</table>

| جامعة بغداد | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / ضرائب | | | | |
| أسم الباحث | الحارث محمد رضا | | | | |
| أسم المشرف | أ.م.د. خلود هادي الربيعي | | | | |
| الأيميل | | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ | |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | | |
| عنوان البحث | التخطيط الأستراتيجي للضرائب وأنعكاسه في الأستثمار<br>دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب | | | | |
| السنة | ٢٠١٤ | | | | |
| اللغة | العربية | | | | |
| الخلاصة | سعى البحث الحالي للتعرف على التخطيط الأستراتيجي للضرائب ومدى اهميته و تأثيره في الأستثمار , ولكون ان البحث في الهيئة العامة للضرائب والدائرة الأقتصادية بوزارة المالية قد انطلق من مشكلة مفادها :<br>١. ما مستوى اهمية وطبيعة متغيرات البحث (التخطيط الأستراتيجي وللضرائب والأستثمار) في المنظمة المبحوثة ؟<br>٢. هل هناك علاقة ارتباط واثر لمتغيرات البحث ( التخطيط الأستراتيجي للضرائب والأستثمار) في المنظمة المبحوثة؟<br>وعليه فقد تبنى البحث انموذجا فرضيا يعبر عن علاقات منطقية بين متغيرات البحث , اذ عد التخطيط الأستراتيجي للضرائب متغيرا تفسيريا يؤثر بالأستثمار بأعتباره متغيرا استجابيا , ويتمثل الهدف الرئيس للبحث اثبات اهمية اعتماد التخطيط الأستراتيجي في مجال الضرائب في استهداف الأستثمار ,بالأضافة للتعرف على طبيعة التاثير للتخطيط الأستراتيجي للضرائب في شكل وطبيعة الأستثمار عند استهدافه . | | | | |

| جامعة بغداد | |
|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية |
| القسم | قسم الدراسات المالية / ضرائب |

| | |
|---|---|
| أسم الباحث | حسن سالم محسن |
| أسم المشرف | محاسب القانوني احسان شمران الياسري |
| الأيميل | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ<br>√ ماجستير / دكتوراه |
| عنوان البحث | دور التدقيق الضريبي باسلوب العينات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة –بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب / قسم الشركات |
| السنة | ٢٠١٤ |
| اللغة | العربية |
| الخلاصة | يعد الفحص الضريبي أحد صور التدقيق، ويقوم بهذا العمل الفاحص الضريبي. وتقع على عاتق الهيئة العامة للضرائب مسؤولية تحديد مدى دقة الاقرار الضريبي وتعبيره عن المركز المالي الحقيقي للمكلف وفق القوانين والتعليمات الخاصة بالضرائب. لذا يعد الفحص الضريبي من أهم وسائل الإدارة الضريبية في التأكد من تحديد عادل للدخل الخاضع للضريبة. إن الدور الذي تقوم به شعبة تدقيق حسابات المكلفين في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي عند تمسك المكلفين بحساباتهم يكمن في كونه وسيلة وليست غاية تهدف إلى خدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنباً إلى جنب. وعادة ما يتم استخدام أسلوب الفحص الشامل الذي يقوم به قسم الرقابة والتدقيق الداخلي وهذا يتطلب ملاكاً وجهداً ووقتاً إضافة إلى إن المكلف يحتاج إلى سرعة انجاز تقديراته لغرض ممارسة أعماله وصرف المستحقات ودخول المناقصات، وعليه فإن البحث يهدف إلى الاهتمام بأسلوب العينات في الفحص الضريبي نظرا للتوسع الحاصل في اعداد الشركات وحجومها، وفي ضوء الدراسة النظرية والعملية تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تتعلق بموضوع البحث |

| جامعة بغداد | |
|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية |
| القسم | قسم الدراسات المالية / ضرائب |
| أسم الباحث | حيدر عمران سهر |
| أسم المشرف | أ.م.د. بشير علوان حمد |
| الأيميل | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح ومحددات القياس المحاسبي على الوعاء الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب | | | |
| السنة | ٢٠١٤ | | | |
| اللغة | العربية | | | |
| الخلاصة | يهدف البحث إلى التعرف لمفهوم الإفصاح المحاسبي كونه أحد المبادئ المحاسبية ومدى أهميته في العمل المحاسبي والفحص الضريبي للقوائم المالية , و بيان أثر المحددات المحاسبية في القياس المحاسبي والتحاسب الضريبي عند تقديم القوائم المالية .<br>أنطلق البحث من مشكلة معالجة تحقق فجوة بين الممارسة المحاسبية والمتطلبات الضريبية عند عدم الأخذ بالإفصاح المحاسبي ومحددات القياس المحاسبي بما يجعل القوائم المالية المعدة تبتعد عن الدخل الخاضع للضريبة وهذا ينعكس سلبا في تحديد مبلغ الضريبة الحقيقي .<br>وقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات من أهمها:<br>- إن الإلتزام بوظيفة الإفصاح المحاسبي والإخذ بمحددات القياس المحاسبي بعين الإعتبار عند القياس وبما ينسجم مع البيئة القائمة , يعطي نتيجة النشاط والمركز المالي للشركات أن تكون أكثر عدالة ومصداقية<br>- إن محددات القياس المحاسبي تعطي دليل واضح لإدارة الشركات على أتباع طرق وأساليب ثابتة لمعالجة المشاكل المحاسبية في القياس من أجل أعداد قوائم مالية تبين حقيقة الوضع المالي للشركة . | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| جامعة بغداد | | | | |
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / ضرائب | | | |
| أسم الباحث | حيدر محمد علي يوسف | | | |
| أسم المشرف | أ.م.د.علي محمد ثجيل المعموري | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |

| | |
|---|---|
| عنوان البحث | الإفصاح على وفق المعيار المحاسبي الدولي (١٢) "ضرائب الدخل" ودوره في تحقيق العدالة الضريبية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة |
| السنة | ٢٠١٤ |
| اللغة | العربية |
| الخلاصة | يهدف البحث إلى توضيح مدى أهمية إعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) "ضرائب الدخل" كأداة للقياس والإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية من خلال إجراء مقارنة بين احتساب ضريبة الدخل على وفق المعيار مدار البحث وبين احتساب الضريبة على وفق القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٣) .<br><br>إن مشكلة البحث تمحورت حول التباين بين تقدير ضريبة الدخل في العراق على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي و تقدير ضريبة الدخل على وفق القوانين والتشريعات الضريبية وهذا التباين أدى إلى نشوء فروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي (فروق مؤقتة وفروق دائمة) وهذه الفروق منها ما يؤثر على تقدير الضريبة في السنوات اللاحقة وهي الفروق المؤقتة أما الفروق الدائمة فأن تأثيرها يقتصر على سنة ظهورها دون أن يكون لها تبعات ضريبية مؤجلة, وتوصل الباحث الى ان اعتماد المعيار مدار البحث يحقق العدالة الضريبية من خلال مقابلة الايرادات الخاصة بكل سنة مع مصروفات السنة ذاتها بما يضمن استقلالية السنوات المالية, |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| جامعة بغداد | | | | |
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / ضرائب | | | |
| أسم الباحث | رائد فاهم ياسر | | | |
| أسم المشرف | أ. د. عبد الصاحب نجم عبد | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للوصول الى وعاء ضريبي مقبول (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب /قسم الشركات ) | | | |
| السنة | ٢٠١٤ | | | |
| اللغة | العربية | | | |
| الخلاصة | تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بشكل واسع من قبل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية بعد الأزمات المالية التي أدت إلى إفلاس العديد من | | | |

| | |
|---|---|
| | **الشركات وبذلك أصبحت حقلا خصبا للدراسة والاستفادة منها في الحياة العملية للشركات ومن اجل ذلك كانت الحاجة ماسة للتعرف على الدور الذي تلعبه الحوكمة في الشركات من خلال البحث الذي يربط العلاقة بين حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للإفادة من إيجابياتها المتعددة، إذ تساعد الحوكمة في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالشركة سواء من داخلها أم من خارجها، ومن هذه الفئات السلطة المالية.**<br><br>**تنبع مشكلة البحث من القصور في جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تقدمها الشركات للهيئة العامة للضرائب من اجل إجراء عملية التحاسب الضريبي وذلك بسبب عدم دفة نتائج النشاط( الأرباح والخسائر) بالمبالغة بالمصاريف لتقليل الأرباح، وكذلك عدم وجود تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة ما ينعكس سلباً على المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وما يترتب علية من وعاء ضريبي غير مقبول.**<br><br>**ويأخذ البحث أهميته من خلال التعرف على مدى تطبيق حوكمة الشركات في الشركات والالتزام بقواعدها ومعاييرها التي تؤدي بدورها إلى تطوير العمليات المحاسبية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وإظهار الوضع المالي للشركة وتطوير عمل نظام الرقابة الداخلية وتحسين أداء الإدارة والعاملين في الشركة وذلك ينعكس ايجاباً على تحديد وعاء مقبول وحقيقي لضريبة الدخل** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / ضرائب** | | | |
| **أسم الباحث** | **رياح جفات عبد الله** | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.م .د. حسين عاشور العتابي** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **أثر تغير السياسة المالية على الحصيلة الضريبية (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٤** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |

| | |
|---|---|
| **الخلاصة** | **تمثلت مشكلة البحث بضعف دور السياسة المالية المطبقه في العراق ،وعدم قدرتها , بشقيها الإنفاقي ولإيرادي بالتأثير على الحصيله الضريبية وزيادة مقدارها,وضعف تأثيرها على زيادة حجم الوعاء الضريبي.**<br>**وتكمن اهمية البحث عن طريق دراسته للسياسة المالية بشقيها( الإنفاقي ،والإيرادي) ومدى تأثيرها على زيادة مقدار الحصيلة الضريبية .**<br>**ويهدف البحث الى تقويم واقع النظام الضريبي في العراق من حيث الاهداف التي يسعى الى تحقيقها ومؤشرات فاعلية هذا النظام، ومدى قدرة السياسة المالية على استغلال الطاقة الضريبية.**<br>**حيث انطلق البحث من فرضية مفادها (عدم وجود علاقه للسياسة المالية بشقيها الايرادية والانفاقية على زيادة مقدار الحصيلة الضريبية ).**<br>**وقد شملت بيانات الدراسة المدة الزمنية الممتدة من 2003-2012 لمتغيراتها النفقات العامة ،والايرادات العامة والايرادات الضريبية بشقيها المباشرة، وغير المباشرة, ولغرض تحليل هذه البيانات والوصول الى النتائج تم توظيف مجموعة من الاساليب الاحصائية الوصفية، والتحليلية (النسب المئوية ,الانحرافات المعيارية ,المتوسطات الحسابية ,اختباراتT وF,البرنامج الاحصائي Spss var20)**<br>**وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها: ضعف دور السياسة المالية المطبقة في العراق، وعدم قدرتها على تحقيق الزيادة المطلوبة في الحصيلة الضريبية بسبب عدم وجود تنسيق مشترك بالشكل المطلوب بين السياسة المالية، وبقية السياسات كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وغيرها من السياسات الاقتصادية الاخرى, وجود طاقة ضريبية غير مستغلة، وهذا ما اشار الية مؤشر الجهد الضريبي ,فقد بلغ حوالي 0.034 (الجهد الضريبي الاول ) و0.036 (الجهد الضريبي الثاني) خلال مدة البحث2003-2012 ,مما يشير الى ضعف السياسة المالية المطبقة في العراق، وعدم قدرتها في استغلال هذه الطاقة ,زيادة الانفاق العام تؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الانفاق وهذا ما اكده التحليل الاحصائي فقد ثبت وجود علاقة طردية معنوية بين النفقات العامة ، والايرادات الضريبية.** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / ضرائب** | | | |
| **أسم الباحث** | **زينا محمد سبتي** | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |

| | |
|---|---|
| عنوان البحث | دور ضريبة العقار في زيادة الإيرادات الضريبية<br>" بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب " |
| السنة | ٢٠١٤ |
| اللغة | العربية |
| الخلاصة | تعد ضريبة العقار من روافد الموازنة العامة للدولة التي تعتمد عليها في تغطية جانب من نفقاتها العامة الى جانب بقية أنواع الضرائب الأخرى<br>ويلاحظ ان التطبيق الضريبي الفعال هو التطبيق الذي يحقق أعلى حصيلة ضريبية ممكنة في ضوء الهدف فرضها من جانب ,ومن جانب أخر مراعاة العدالة في التطبيق وبما يضمن عدم تهرب المكلف من الدفع وبما يساهم في تشجيع الامتثال الضريبي الطوعي .<br>لقد سعى البحث إلى معرفة هذا الدور لضريبة العقار من خلال استعراض الإطار العام للضريبة والحصيلة الضريبية منطلقا من فرضية مفادها :-<br>الفرضية الرئيسة :- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحصيلة المتاتية من ضريبة العقار والعوامل التي تتأثر بها الضريبة .<br>ولقد تضمن البحث ثلاثة فصول تناول الفصل الأول منها الهوية التعريفية للبحث من خلال استعراض مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته ومحاور المنهجية الأخرى فضلا عن استعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة , أما الفصل الثاني فقد تضمن ثلاث مباحث خصص المبحث الأول منها للحديث عن الضريبة وأهدافها بينما خصص المبحث الثاني للإطار المفاهيمي لضريبة العقار أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى العوامل المؤثرة في الحصيلة الضريبية سواء تلك المتعلقة بالمكلف أم الإدارة الضريبية أو الأوضاع الاقتصادية والتشريعية وتم<br>تخصيص الفصل الثالث لبيان نبذة تعريفية عن عينة البحث ( الهيئة العامة للضرائب وثم ضريبة العقار )<br>والإدارة الضريبة وعرض وتحليل البيانات والإحصاءات التي تم الحصول عليها من خلال استبانه البحث , |


| جامعة بغداد | |
|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية |
| القسم | قسم الدراسات المالية / ضرائب |
| أسم الباحث | زينب زكي خماس |
| أسم المشرف | د.نضال رؤوف احمد |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الأيميل | | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ | |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | | |
| عنوان البحث | اثر طرق التقدير الضريبي في زيادة الحصيلة الضريبية | | | | |
| السنة | ٢٠١٤ | | | | |
| اللغة | العربية | | | | |
| الخلاصة | يسعى هذا البحث الى التعرف على طرق التقدير الضريبي التي تتبعها الإدارة الضريبية , وتحديد الطريقة المناسبة , والدقيقة في تقدير الوعاء الضريبي , والتي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية , وتحقيق العدالة بشأن المكلفين.<br>إذ ان الادارة الضريبية في العراق تعتمد على الضوابط السنوية كطريقة للتقدير حال دون أختيار الطريقة المناسبة للتقدير , وان أختيار الطريقة المناسبة للتقدير الضريبي تؤدي إلى تدعيم جسور الثقة بين المكلف , والإدارة الضريبية ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية. | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| جامعة بغداد | | | | | |
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / ضرائب | | | | |
| أسم الباحث | سلام صدام مهر | | | | |
| أسم المشرف | أ.م.د. حسين جواد كاظم | | | | |
| الأيميل | | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ | |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | | |
| عنوان البحث | ضريبة القيمة المضافة كبديل عن منظومة الضرائب غير المباشرة في العراق | | | | |
| السنة | ٢٠١٤ | | | | |
| اللغة | العربية | | | | |
| الخلاصة | تتصف الضريبة على القيمة المضافة بصفات تتفوق بها على ما يماثلها من ضرائب غير مباشرة تؤهلها للقيام بأدوار لم تكن تستطيع أي ضريبة أخرى القيام بها, ويعد | | | | |

| | |
|---|---|
| | **الدور التمويلي من أبرز هذه الأدوار فضلاً عن الأدوار الأخرى مثل ضبط الاستهلاك, والأنفاق ودورها في زيادة معدلات النمو.**<br><br>**عرض البحث أهمية ضريبة القيمة المضافة للعراق, لافتقاره إلى ضريبة عامة على الاستهلاك من جانب, والبحث عن إيرادات أخرى غير الإيرادات النفطية, والتي تتعرض للتقلب الشديد وبصورة مستمرة على وفق التطورات التي تحدث في سوق النفط العالمي من جانب أخر.**<br><br>**ويعرض البحث أيضا واقع الضرائب غير المباشرة في العراق, والتعرف على دور, وفاعلية هذه الضرائب عن طريق المؤشرات ( الضغط الضريبي, الميل الحدي للضرائب, المرونة الدخلية ) والتي أثبتت عدم فاعلية الضرائب غير المباشرة الموجودة حالياً ضمن الهيكل الضريبي في العراق, الأمر الذي يبرز الحاجة إلى الأخذ بضريبة القيمة المضافة.** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / ضرائب** | | | |
| **أسم الباحث** | **عدي عبد الاله حمد** | | | |
| **أسم المشرف** | **د. كريم سالم كماش** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **فاعلية إجراءات الحصر الضريبي ودورهـــا فـي تـوسيـع الوعـــاء الضريبـــــــي - بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٤** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **تُعد الضريبة أداة مالية تستخدمها السلطات العامة لتحقيق أغراضها، فهي إنعكاس للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه.**<br><br>**لقد تطورت أهداف الضريبة بتغير الاحوال المحيطة بها، فمن الناحية التاريخية كان للضريبة حتى عقد الثلاثينات من القرن الماضي هدف وحيد وهو الهدف المالي لاستغلاله من قبل السلطات لسد النفقات العامة، وكان على الايرادات الضريبية في ذلك الوقت أن تبقى في حدها الادنى لضمان بقاء الضريبة على الحياد غير إن هذا المبدأ إختفى شيئاً فشيئاً لتحل محله الضريبة التدخلية لتلد معها أهدافاً أجتماعية،** | | | |

| | |
|---|---|
| | **وأقتصادية، وسياسية فضلاً عن هدفها المالي.**<br><br>**وفي العراق" كما في عدد من الدول النامية" لم يصل المكلف بالضريبة إلى مستوى عالي من الوعي الضريبي، إذ لم يُنظر إلى الالتزام بدفع الضريبة على انه واجب وطني، لذا فإنَّه من الطبيعي أن نتوقع من المكلفين بدفع الضريبة رد الفعل الذي يأخذ صورة الدفاع عن مصالحهم، وذلك أما بتفادي الضريبة كلياً، أو على الاقل التقليل من حجم الاقتطاع الضريبي المفروض عليهم.** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / ضرائب** | | | |
| **أسم الباحث** | **منى عبد الفتاح احمد** | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.د.محمد علي العامري** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **أثر حوكمة الشركات في مخاطر الضريبة – بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٤** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **تناول البحث بالتحليل والمناقشة أثر حوكمة الشركات في مخاطر الضريبة ، بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من سنة ٢٠٠٨- ٢٠١٢. وقد استخدم المنهج البحثي التجريبي. كما استخدم لقياس حوكمة الشركات أنموذج جونز المعدل لقياس مدى ممارسة شركات العينة للحوكمة. في حين استخدم لقياس مخاطر الضريبة الأنموذج المستخدم لقياس مخاطرة التخطيط الضريبي، والمستخدم في مناقشات الإصلاح الضريبي والمعتمد في الدراسات والبحوث الضريبية، وذلك عبر تحليل القوائم المالية للشركات عينة البحث للتوصل إلى قياس متغيري البحث.**<br><br>**أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر لحوكمة الشركات في مخاطر الضريبة المتمثلة بمخاطرة التخطيط الضريبي. وخلص الى إستنتاجات كان أهمها: أن التقاطع الذي يمكن أن تحدثه حوكمة الشركات في القواعد الضريبية لايعود إلى قصور يشوب نظم الحوكمة، وإنما يعود إلى أن قواعد الضريبة تنطلق من فرضية " المصلحة العامة " فيما تنطلق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات من فرضية " مصلحة المساهمين والمصلحة العامة " لذا برزت مشكلة عدم التوافق فيما بينهما لإختلاف** | |

| | |
|---|---|
| | **وتعارض المصالح.**<br><br>**كما توصل البحث إلى أن الشركات المساهمة العراقية تقوم بممارسة التخطيط الضريبي حسب نتائج تحليل القوائم المالية لهذه الشركات. وأن اختيار الشركة لستراتيجيتها الضريبية يكون بناءً على الأهداف الذاتية للإدارة، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف الإدارة الضريبية وأهداف المجتمع ، على وفق مبدأ تعظيم كل طرف لمنافعه الخاصة على حساب الأطراف الأخرى.** |

| **جامعة بغداد** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / ضرائب** | | | |
| **أسم الباحث** | **ميسون عبد الكرمي احمد** | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.م.د. بشير علوان حمد** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **تقويم إجراءات الإقرار عن ضريبة الدخل للحد من التهرب الضريبي**<br>**بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٤** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **تُعدَّ الهيئة العامة للضرائب واحدة من أكبر مؤسسات الدولة التي يقع على عاتقها تنفيذ القوانين الضريبية الصادرة من السلطة التشريعية, فضلاً عن تحقيق أهداف الضريبة (المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية), لذلك يتوجب على الإدارة الضريبية الأهتمام بالإجراءات التي تمكنها من تنفيذ تلك القوانين للوصول إلى الأهداف التي تسعى لها, ابتداءاً من إجراءات الحصر الضريبي وانتهاءاً بتحصيل الضريبة على أن تعتمد في عملية تقدير الدخل الخاضع للضريبة على أساليب حديثة.**<br>**لذا فقد تناولت مشكلة البحث في أنه على الرغم من الزام المُشرع العراقي للمكلف (المسجل وغير المسجل) بتقديم إقراراً عن دخله وربحه المتحقق وأن يكون الإقرار أساساً في التحاسب الضريبي وما طرائق التقدير الأخرى سوى أساليب ثانوية يستعان بها عند رفض الإقرار الضريبي أو عدم تقديمه، فإن التطبيق العملي جاء مخالفاً لإرادة المُشرع، إذ تحول الإقرار الضريبي وإجراءاته إلى أسلوب ثانوي أو هامشي وهذا مايؤثر سلباً في الالتزام الضريبي للمكلف وأتساع حالات التهرب** | | | |

| | |
|---|---|
| | **الضريبي, فضلاً عن وجود قصور وضعف في إجراءات التحاسب للإقرار الضريبي ( المقدم من المكلف الطبيعي) وضعف المتابعة من الوحدات المكلفة بتنفيذها, وهذا يقودنا الى تساؤل! هل إن الإجراءات المتبعة بالتحاسب للإقرار الضريبي للوصول إلى الدخل الحقيقي ومصادره حققت دورها في الحد من التهرب الضريبي ؟ لهذا فقد هدف البحث الى دراسة وتحليل طريقة الإقرار الضريبي المعتمد في الهيئة العامة للضرائب ومكانته بين طرق التقدير المختلفة والوقوف على إجراءات التحاسب الضريبي للإقرار وفقاً لقانون ضريبة الدخل النافذ وامكانيتها في الحد من التهرب الضريبي وعلى مستوى تنفيذ الإجراءات المتبعة من الوحدات المكلفة بأدائها وملاحظة نقاط الخلل والضعف فيه وبيان بعض المؤشرات المستخدمة في التقويم ووضع الحلول لمعالجتها, وجاءت النتيجة في وجود مجموعة من المأخذ على إجراءات التحاسب المتبعة من قبل الوحدات المكلفة بتنفيذها في فروع الهيئة التابعة لقسم الاعمال التجارية والمهن وضعف المتابعة من قبل القسم المذكور, وقد توصل البحث الى عدد من التوصيات أستنادا الى الاستنتاجات ومنها ضرورة التركيز على صلاحية الفاحص الضريبي وعدم إقتصارها على الفحص التقليدي مكتبياً وأنما اتساع نطاقها ميدانياً لتشمل الإطلاع على سجلات المكلفين في أماكن عملهم.** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / ضرائب** | | | |
| **أسم الباحث** | **وسام عبد الكاظم عبد الرضا** | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.م.د. بشير علوان حمد** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **أثر إتباع القواعد الأساسية للضريبة للنهوض بواقع التحاسب الضريبي العراقي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب / قسم الشركات** | | | |
| **السنة** | **٢٠١٤** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **تعد القواعد الأساسية للضريبة من الوسائل المهمة للنهوض بواقع التحاسب الضريبي ؛ لأنّها تمثل التوازن بين مصلحة المكلف، ومصلحة السلطة المالية، إذ تتجسد مشكلة البحث بإنخفاض نسبة الحصيلة الضريبية لضريبة الشركات نظراً لعدم تسديد عدد من المكلفين المسجلين لدى الهيئة العامة للضرائب، وصعوبة تحديد مصادر دخلهم، وشيوع ممارسات التهرب الضريبي إذ أنّ عدد المكلفين المتحاسبين هو أقل بكثير من المكلفين المسجلين . كذلك ضعف فاعلية الإدارة الضريبية في حصر** | | | |

| | |
|---|---|
| | **بعض مصادر الدخل، أو في القدرة على التقدير الصحيح للدخل من جراء مختلف الأسباب، والعوامل؛ وذلك يؤدي إلى ضعف إجراءات التحاسب الضريبي، وينتج ذلك عن الفجوة بين المكلف، والإدارة الضريبية الناتجة عن عدم إدراك الطرفين للقواعد الضريبية .**<br><br>**إذ يسعى البحث إلى بيان أهمية القواعد الأساسية للضريبة في عملية التحاسب الضريبي عن طريق نشر ثقافة هذه القواعد بين أطراف عملية التحاسب الضريبي ( الإدارة الضريبية , مراقبي الحسابات , المكلفين ) لتحسين أداء كل منهم في عملية التحاسب الضريبي .**<br><br>**أهم النتائج التي توصل إليها الباحث : لم تُراعي السلطة الضريبية قاعدتي (العدالة والمساواة ، اليقين) عند فرض الضريبة , إذ تُفرض الضريبة على المكلفين بغض النظر عن الدخول التي يحققونها , وفي بعض الأحيان يحقق المكلف خسارة، ومع ذلك تفرض عليه الضريبة .**<br><br>**وفي ضوء تلك النتائج يُوصي الباحث على موظفين السلطة المالية من مخمنين، ومدققين تدقيق الحسابات الختامية المقدمة من لدن المكلف، ودراستها بشكل مفصل، ومطابقتها مع المعلومات المتوافرة عن نشاط المكلف، والمقتبسات الواردة عن عملياته التجارية لغرض الابتعاد عن التقدير الجزافي، والوصول إلى الدخل الحقيقي للمكلف** |